



## المصرف المركزي يشدد على أهمية دور إدارات الامتثال في مواجهة الجرائم المالية

**أبوظبي ( 28 يناير 2021):** عقد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي "اجتماع مسؤولي الامتثال" الأول، وذلك برئاسة معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدى، محافظ المصرف المركزي. وحضر الاجتماع أكثر من 100 مشارك من كبار مسؤولي الامتثال في القطاع المصرفي، وبحضور معالي عبد العزيز الغزير، رئيس اتحاد مصارف الإمارات.

يهدف الاجتماع إلى خلق منصة بين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وكبار مسؤولي الامتثال في جميع البنوك العاملة في الدولة بما في ذلك اتحاد مصارف الإمارات، لمناقشة المهام والمسؤوليات المتوقعة من إدارات الامتثال ومدى تكاملها مع إدارة مخاطر البنوك. ويأتي ذلك دعماً لتحقيق أجندة دولة الإمارات فيما يتعلق بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

افتتح معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدى محافظ المصرف المركزي الاجتماع، مؤكداً على أهمية إدارات الامتثال ودورها في ضمان الإدارة السليمة والشاملة لجميع المخاطر التي تواجهها البنوك في الدولة، بالإضافة إلى الإدارة الاستباقية والإبلاغ عن مخاطر الامتثال.

إضافة لذلك، تناول الاجتماع مواضيع عدة من أهمها تقييم مهارات إدارات الامتثال وتضمين مخاطر الامتثال بشكل صحيح في الإطار العام لتحمل المخاطر.

وقدم المصرف المركزي أجندة مهام أعمال دائرة الإشراف على مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والتي تتمثل مسؤوليتها على وجه الخصوص بالامتثال للإجراءات الموصى بها من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف). علاوة على ذلك، تم إطلاع المشاركين على التقدم المحرز في المبادرة الوطنية لرقمنة عملية "اعرف عميلك" بغرض توحيد المعايير التنظيمية وضمان مستوى عالٍ من الامتثال وزيادة الكفاءة في القطاع المصرفي. كما قام المصرف المركزي بتعريف المشاركين بإطار حماية المستهلك الذي تم طرحه مؤخراً، ومناقشة توقعاته للتنفيذ السريع.

كما أكدت لجنة الامتثال التابعة لاتحاد مصارف الإمارات التزامها بدعم المصرف المركزي والجهات الأخرى بالدولة لتعزيز إطار مواجهة غسل الأموال.

**وقال معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:** "إن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بتطبيق معايير مجموعة العمل المالي للحفاظ على سلامة وأمان نظامها المالي. لذا، نشدد على المؤسسات المالية الاستمرار في بذل المزيد من الجهود لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ونشجع على استمرار التواصل لمناقشة الأمور التنظيمية مع القطاع."

-انتهى-